
أدب الخلاف وضوابط الحوار في الإسلام

دكتور

محمد محمد يحيى

قسم الدعوة والثقافة الإسلامية

مجلس شورای اسلامی - تهران - ۱۳۵۷

تاریخ: ۱۳۵۷/۰۵/۰۵

شماره: ۱۰۰

موضوع: درخواست وام

شماره پرونده: ۱۳۵۷/۰۵/۰۵

الحمد لله رب العالمين جعل الدين رباطاً متيناً بين قلوب المؤمنين ، وأمر بالاتحاد والتعاون ونهى عن التفرق والتنازع في كتابه المبين ، لا إله إلا هو الحكيم العليم .
وأشهد أن سيدنا محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم ذو القلب الرحيم والخلق الكريم ، اللهم صلى وسلم وبارك عليه وعلى أصحابه الذين طابت نفوسهم وصفت قلوبهم فكانوا هم السادة العالمين .
أما بعد

فكما لا شك فيه أن الاختلاف في وجهات النظر وتقدير الأشياء والحكم عليها أمر فطري له علاقة بالفروق الفردية إلى حد بعيد ، إذ يستحيل بناء الحياة ، وبناء شبكة العلاقات الاجتماعية بين الناس أصحاب القدرات الواحدة والتمعية الواحدة ، ذلك أن الأعمال الذهنية والعملية تتطلب مهارات متفاوتة ، كان حكمه الله تعالى اقتضت أن يكون بين الناس بفروقهم الفردية سواء أكانت خلقية أم مكتسبة - وبين الأعمال في الحياة تواجد والتقاء ، وكل ميسر لما خلق له .

وعلى ذلك فالناس مختلفون في طبائعهم وتفكيرهم وألوانهم ، ولقد جعل الله ذلك آية من آياته قدرته ، قال تعالى : (ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف السنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين) (١) .

وحتى في درجات الإيمان نجد المؤمنين متفاوتين فمنهم الظالم لنفسه ومنهم المقتصد ومنهم السابق بالخيرات (ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنه مقتصد ومنهم سابق بالخيرات باذن الله ذلك هو الفضل الكبير) (٢) .

فالاختلاف أمر فطري في البشر عامة وفي غيرهم أيضاً وصنف الله حيث قال (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين ، إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم) (٣) .

إذن فاختلاف الناس في طبائعهم وتفكيرهم وجهات نظرهم أمر حتمي لا بد منه ، لكن بدل أن يكون اختلاف وجهات النظر ظاهرة صعبة تفنى العقل السليم

(١) سورة الروم آية ٢٢ .

(٢) سورة فاطر آية ٢٢ .

(٣) سورة هود آية ١١٨ - ١١٩ .

بخصوصية في الرأي أنقلب إلى وسيلة للتاكل الداخلي ، والانتهاك ، وفرصة للاقتتال حتى كاد الأمر أن يصل إلى حد التصفية الجنسية ، وإلى الاستتصار والتقوى بأعداد الدين على صاحب الرأي المخالف وما أكثر ما هوقت علينا خلافاتنا حول منسوب أو مباح أمراً مفروضاً أو واجباً . حقا لقد اتقنا من الاختلاف لكننا افترقنا أديبه والالتزام بأخلاقياته ، فكان أن سقطنا فريسة التاكل والتنازع الذي أوردنا هذه الحياة الفاشلة وأدى إلى ذهاب الريح وقد قال تعالى (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم . . .) (١) .

وزيادة للتأكيد يحذرنا الحق سبحانه من السقوط في علل أهل الشرك ، وقد نص علينا تاريخهم عبرة لأولى الألباب ثم قال : (ولا تكونوا من المشركين . من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون . . .) (٢) .

بل إن الحق سبحانه جعل الاختلاف الذي يسبب الافتراق والتمزق ابتعاداً عن الهدى النبوي أو انتساباً للرسول (صلى الله عليه وسلم) ، ونفى عن أصحابه - أي أصحاب هذا الاختلاف - محبة الرسول (صلى الله عليه وسلم) لهم - فقال سبحانه (إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء) (٣) . كما بين جل شانه أن هلاك أهل الكتاب إنما أتى باختلافهم وبليهم حيث إنهم وظفوا ما هداهم من علوم ومعارف للبلى بينهم فقال سبحانه (وما اختلف الذين أتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم) (٤) .

وهكذا يتضح لنا أن الاختلاف المقصود به البلى وتلويح الدين من علل أهل الكتاب التي كانت سببا في هلاكهم ، ونسخ أديانهم ، وبقاء قصصهم وسائر إضاح للعروس والبعث لمن ورثوا الكتاب والنبوة (٥) .

ولذا نجد النبي (صلى الله عليه وسلم) تنتفخ أوداجه غضبا له عندما خرج على بعض الصحابة وهم يجادلون ويختلفون في الكتاب ، وهو يقول لهم : (إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب) (٦) . ولعل بحث أصحابه يوما على الوحدة والاتفاق والابتعاد بقدر الامكان عن الاختلاف واحاديث في ذلك كثيرة وكثيرا ما كان يقول «لا

(١) سورة الأنفال آية ٢٦٥ . (٢) سورة الروم آية ٣١ - ٣٢ .

(٣) سورة الأنعام آية ١٥٩ . (٤) سورة آل عمران آية ١٠٥ .

(٥) لنب الاختلاف في الإسلام من ٨ ، ١٠ يتصرف ط كتاب الأمة ج ١ ص ١٤٠ هـ

(٦) صحيح رواه البخاري في باب كراهية الاختلاف - فتح الباري ج ١٢ / ٢٨٩ .

تختلفوا فتختلف قلوبكم»^(١).

بل ويعلم الصحابة أدباً هاماً عند قراءتهم للقرآن خاصة فيقول : (اقرأ القرآن ما أنتلف عليه قلوبكم فإن اختلفتم فيه فقوموا) ...^(٢).

إنها لفظة عظيمة من الرسول (صلى الله عليه وسلم) حين يدعو الصحابة للقيام من القراءة إذا اختلفوا في بعض أحرفها أو في معانيها الواردة حتى تهدأ النفوس والقلوب والخواطر وتتلفى دواعي الحدة في الجدل الملهية إلى المنازعة والشقاق . أما إذا انتلفت القلوب وسيطرت الرغبة المخمصة في الفهم فقلوبهم مواصلة القراءة والتدبر والتفكير في آيات القرآن الكريم .

فالرسول لا يريد الاختلاف الذي يتطور وتتصق أخايدده فيسيطر على الشخص ويمتلك عليه حواسه درجة ينسى معها المعاني الجامعة فتضطرب الموازين وينقلب عندها الظن إلى قطبي ، والمتحارب إلى محكم ، وظنى الدلالة إلى واضح الدلالة والعام إلى الخاص . . . وهكذا حتى تستهوي النفوس العظيمة مواطن الخلاف فتسقط في هاوية تكفير المسلمين - كما نرى ونسمع اليوم .

فهى نعمة كريمة من الرسول - صلى الله عليه وسلم - فقد تنقلب الآراء الاجتهادية والمدارس الفقهية إلى محلها - أهل النظر والاجتهاد - على أيدي المقلدين والاتباع إلى ضرب من التحزب الفكرى والتعصب السياسى ، والتحزب الاجتصاصى تلوث على حسنة آيات القرآن الكريم ، وأحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - فتصبح كل آية أو حديث لا توافق هذا اللون من التحزب الفكرى أما مؤولة أو منسوخة .

ولعل مرد معظم هذه الاختلافات إنما تعود إلى صرح في الفهم تورثه حل النفوس من الكبر والعجب بالرأى ، والطواف حول الذات والافتتان بها واعتقاد أن الصواب والزمامة رضاء الكيان إنما يكون باتهام الآخرين بالحق وبالباطل الأمر الذى قد يتطور حتى يصل إلى الفجور في الخصومة والعياذ بالله تعالى . نعم ، لقد اختلف السلف الصالح - رضوان الله عليهم - لكن اختلافهم في الرأى لم يكن سبباً لاهتراقهم أنهم اختلفوا لكنهم لم يتفرقوا لأن وحدة القلوب كانت أكبر من أن ينال منها شيء .

(١) الجامع الصغير السوطى ج ٢ / ١٩١ .

(٢) حديث صحيح أخرجه مسلم في صحيحه بمنقده له الظم باب النهى عن اتباع متشابهة القرآن والتخلف

متشابهة والنهى عن الاختلاف في القرآن ج ٢ / ١٦٦ عن عبد الله البجلي .

أما المسلمون اليوم فقد وجدت بينهم اختلافات لا يعلم مداها إلا الله تعالى حتى انقلبوا إلى أمة مستهلكة على مستوى الأفكار والأشياء معا لأنهم اقتصدوا المغانى الجامعة والقواسم المشتركة ، وغابت المشروعية الكبرى في حياتهم ، وأصاب الخلل بنيتهم الفكرية .

إذا فلماذا من إعادة الصياغة وإعادة الترتيب المفقود لفكر المسلم ولا سبيل إلى ذلك إلا بالرجوع إلى كتب الأصول ، حيث وضع علماء الضوابط والقواعد للمقايضة والاستنتاج لضبط الرأي ، وضمان مساره ، واقترب العلم عندهم بأخلاقه ، وتنمية الدراسات التي تؤكد وحدة الأمة وقواسمها المشتركة ، والمنهج التربوي الذي يسلمها بأخلاق المعرفة ، وإبراز النقاط الجامعة ، واعتبار فترات الرفض والخروج والخلافات حالات مرضية لا يعتد بها .

فما أخرجنا اليوم إلى معرفة هذه الضوابط لكي تظل الاختلافات محكمة بها وقائمة على أصولها فتجعلها أخلاق وأداب حميدة ، ومن هنا يأت هذا البحث وهو (أدب الخلاف وضوابط الحوار في الإسلام) خطوة على الطريق بعيدا عن التعصب والجور والعنف والمعنون على روح الإسلام الحقبة الصحيحة ، نأخذ من خلاله نماذج وأمثلة لما كان من علمائنا الاجلاء وسلطاننا الصالح (رضوان الله عليهم جميعا) نتأسي بهم ونقتدي بأخلاقهم .

نسأل الله العظيم أن يجعلنا ممن يقول الحق ويهدي إلى طريقه ، وأن يهيئ لنا من أمرنا رشدا وأن ينزع الكره والخلاف بين أمة الإسلام وأن يجعلهم أمة واحدة متمسكة بكتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم) فلا تضل أبدا - آمين
يارب العالمين .

المبحث الأول : ما لا يجوز الخلاف فيه من الحقائق والمسلمات

مما سبق يتضح لنا أن من طبائع الأشياء الاختلاف حيث تتعدد الألوان وتختلف الأشكال وحسب الله العظيم حيث قال : (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها ، ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها ، وغرابيب سود ، ومن الناس والنواب^(١) مختلف ألوانه كذلك . إنما يخشى الله من عباده العلماء إن الله عزيز غفور^(٢)).

فهذه طبيعة أرادها الله سبحانه دلالة على قدرته وإرادته في صنعه العجيب الجميل وإذا كان الاختلاف كذلك في مجال الطبيعة فإنه وارد في الحياة الإنسانية ، تبينوا الحياة بنونه فراغا لا نهائيا مملا لخلوها عن الآراء المستهجرة الباحثة عن الحق.

لإذا لم يكن هناك خلاف في وجهات النظر لم تكن هناك آمال في مستقبل أفضل ولا في قضايا أصح ، ولا بأس في الإسلام من تعدد الآراء لتتسع الدائرة التي يتحرك فيها المكلفون تيسيرا وعونا ، ذلك بائنا ليست أهواء تتناطح ، وإنما هي زهور تتكامل وتتلاقح ، زهور متعددة الألوان والطعوم ، وبعد الخلاف يبدو أكثر من لون وأكثر من رائحة ، وذلك أمر ضروري حتمي حتى لا تصاب بعض الألوان فلا تبصر إلا لونا واحدا وإذا كان الاختلاف كذلك أمر طبيعى حتمي ، إلا أن هناك من أحكام الشريعة الإسلامية ما هو ثابت عام ، ولا مجال فيه للاختلاف سيما دار الفلك وتغيرت الظروف والأحوال كوجوب الواجبات ، وتحريم المحرمات ، والحدود المقررة بالشروع على الجرائم ، . . . ونحو ذلك فهذه الأحكام لا يتطرق إليها تغير ولا اجتراء يخالف ما وضع عليها^(٣) .

لهذا إن حقائق شرعية يستوى الخاصة والعامة في دركها كأصول العقيدة والأخلاق والعبادات والمعاملات ، . . . فالإيمان بالله ولقائه ، والسمع والطاعة لما جاء منه ، وأداء الأركان المجمع عليها في ميدان العبادات ، وترك المعاصي المجمع عليها في ميدان المحظورات وبناء النفوس على مكارم الأخلاق ، وأشرف التقاليد ، كل هذا يقيم أمة لها مكانتها في الدنيا والآخرة فلا يجوز الخلاف فيها بشكل ما لو لا اختلاف عليها ، بل أن الفوضى فيها من التكلف الذي نهينا عنه شرعا .

(١) سورة طه آية (٢٧ - ٢٨).

(٢) راجع عوامل السعة والحرمة في الشريعة الإسلامية ١ - يوسف القرضاوى ص ٧٧ ط دار الصنعة.

المبحث الثاني : ما يحتمل الخلاف في الرأي وأسس هذا الاحتمال وأسباب الاختلاف

وإذا كانت هناك حقائق ثابتة لا تتغير فإن من الضروري أن يكون هناك أيضا ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة زمانا ومكانا وحالا .

والدارس للشرعية الإسلامية وبقائها يجد أن هناك اتساعا لمنطقة (العلو) أو حيزا تركته النصوص قصدا لاجتهاد المجتهدين في الأمة ليعطوها بما هو أصليح لهم . واليق بزمانهم وحالهم مراعين في ذلك المقاصد العامة للشرعية مهتدين بروحها - فملء هذه المنطقة أو ذلك الحيز متروك لاجتهاد المجتهدين في حدود الشرعية ، والقياس على أحكامها لم يضيق عليهم فيها ماداموا أهلا للاجتهاد .

ولم يملأ هذه المنطقة بتعدد المسالك ، وتتوغل المأخذ من الفقهاء في ملء هذا الحيز نون أن تضيق الشرعية ذرها بواحد منها مادام إنه وضع في موضعه ، واستوفى شروطه .

ولذا نجد من مصادر التشريع وأدلته فيما لا نص فيه .

أ - القياس : وهو إلحاق أمر لم ينص على حكمه بأخر قد نص عليه لعله جامع بينهما ، ولم يوجد معتبر بين الأمرين ، وله أمثلة كثيرة في كتب الفقه .

ب - الاستحسان : وهو المنول عن حكم اقتضاء الشرع في واقعه إلى حكم آخر فيها دليل شرعي يقتضي هذا المنول ، هذا الدليل هو سند الاستحسان كما ذكر الفقهاء من مصادر التشريع كذلك المصالح المرسلة وهي ما جبر عنها الشافعي - رضي الله عنه - بالمصلحة المشبهة بالمقيدة على أن تكون المصلحة من جنس المصالح التي أقرها الإسلام وحملها في الأحكام الخاصة بالمعاملات فقط .

كم ذكروا الاستحسان : وهو عبارة عن التمسك بدليل عقلي أو شرعي ، وليس راجعا إلى العلم بالدليل بل إلى دليل مع العلم بانتفاء الغير أو مع ظن انتفاء الغير عنه بذل الجهد في البحث والطلب ، كما ذكروا كذلك الاجتهاد ، والعرف وغير ذلك مما ذكرته كتب الفقه وأصوله (١)

(١) حول هذا راجع - مصادر التفريع الإسلامي فيما لا نص فيه / عبد الوهاب خلاف ص ١٦ - ٢٠ ط ١٩٥٤

والاستحسان الفرائدي ٨٠/٦ - ١٧٥ ط الأبيرية ١٣٢٢ هـ ، أصول التفريع الإسلامي / علي حسوب الله ص

١١٥ - ١٤٢ ط ٢ ، مصادر الفرجة د/ علي جروانة ص ٦٢ - ٨٦ .

عوامل الصحة والخبرة في الشريعة الإسلامية د/ القرطبي ص ١٢ - ٢٥ .

هذا من الملاحظ كذلك أننا نجد أن معظم النصوص أتت في صورة مبادئ كلية وأحكام عامة ، ولم تتعرض للجزئيات ، والتفصيلات والكليات إلا فيما كان شأنه الثبات والدوام برغم تغير المكان والزمان كمشؤون العبادات والزواج والطلاق والميراث ونحو ذلك من شؤون الأسرة ، فقد عالجت الشريعة بالتفصيل الملائم سنأ لباب الابتداع والتحرير في أمور العبادات ، وحسبما النزاع والصراع في أمور الأسرة ، وإرساء دعائم الاستقرار في الجانبين معا ، وهذا أخطر أمور الحياة . أما فيما عدا ذلك مما يختلف تطبيقه باختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والعوائد فكانت النصوص فيه - غالبا - عامة ومرنة ، إلى حد بعيد لئلا يفسد الشارع على الناس إذا ألزمهم بصورة جزئية معينة قد تصلح لمصر يوم عصر ، أو حال يوم حال أو إقليم يوم آخر ... فالشارع الحكيم لم يرد أن يجعل نصريه [لوائح] تنظيمية تفصيلية دائما ، بل أرادها منارات هادية لمن أراد أن يسير عليها إذا اهتم بالنس على المبادئ والأهداف دون الوسيلة أو الأسلوب إلا في أحوال خاصة . والمتأمل كذلك في أمر الشريعة يرى أنها رأت الضرورات والحاجات ، والأعذار التي تنزل بالناس فلقد رتتها حل قدرها ، وشربت لها أحكام استثنائية تناسبها وفقا لاتجاهها العالم في التيسير على الخلق ، ورفع الأغلال التي كانت عليهم في بعض الشرائع السابقة ، ومن ثم نجد من القواعد الأساسية ، التي أجمعت عليها كتب الفقه « الشقة تجلب التيسير » ، « الضرورات تبيح المحظورات » ... وغير ذلك . وبناء على ذلك شرعت الرخص في الفرائض الإسلامية للمرضى ، والمسافرين ، وأصحاب الأعذار المختلفة ، وجاء الحديث الشريف « إن الله يحب أن تؤتى رخصة » كما يجب أن تؤتى عوائمه » ولذا نجد الكثير من المحققين كابن القيم وغيره (١) يقولون « أن الفتوى تتغير وتختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والعوائد والنيات » حيث إن الحكم يندرج مع طقه وجودا وعندما إذن فهناك من الأحكام ما يسوغ فيه الخلاف بشرط عدم التصحيب للرأي ، فعل أو قول يقول فيه عالم : إنه حرام ، ويقول آخر : إنه مكروه ، أو فعل أو قول يقال فيه : إنه واجب وآخر يقول : إنه سنة ... وهكذا . فالخلاف وارد ولا بد منه ، وعلى قدر تفاوت الناس في درجات التفكير تكون مصافة الخلاف بينهم ، تضيق هذه المسافة وتتسع ... طبق ما يتوفر لها من عناصر

(١) حيث ورد تلك أيضا الإمام القرافي في كتابه « الأحكام والفريق » وكذا العلامة ابن عثيمين في رسالته « نشر العرف في بناء بعض الأحكام على المذهب » ... راجع عامل السعة والمرونة في الشريعة الإسلامية و/القرطبي ص ٧٧ - ٧٨ .

الحكمة الضابطة فالاختلاف سنة اجتماعية تفرض نفسها ، والاحتمالات واردة ولا بد لها من أسس .

المبحث الثالث : أسس الاحتمال واسباب الاختلاف

أما عن أسس الاحتمال لأكثر من رأي فنرجع إلى مايلي :

١ - طبيعة الدين : حيث أراد الله سبحانه أن تكون في أحكام الشريعة - المنصوص عليها ، والسكوت عنها ، وأن يكون في المنصوص عليها المحكمات والمتشابهات والقطعيات والظنيات ، والصريح والمؤول ، فتعمل العقول في الاجتهاد والاستنباط فيما يقبل الاجتهاد والاستنباط ، وتسلم فيما لا يقبل ذلك إيماناً بالقياس وتصديقاً بالحق ولو شاء الله لجعل الدين كله وجهاً واحداً وصنعة واحدة لا تحتمل خلافاً ولا تحتاج إلى اجتهاد من حاد عنها قيد شعرة فقد كفر ، ولكنه لم يرد ذلك توسعة على عباده فتتفق الأحكام مع طبيعة الدين واللغة والناس جميعاً .

ولو شاء الله تعالى أن يتفق المسلمون على كل شيء ولا يقع منهم اختلاف في شيء لأنزل الكتاب كله نصوحاً محكمات قاطعات الدلالة لا تختلف عليها الألفاظ ولا تتعدد التفسيرات ولكنه جل شأنه أراد أن يكون في كتابه المحكمات - ومن أم الكتاب ومغلف - وفيه المتشابهات - ومن أقله - وفي ذلك ابتلاء من ناحية ، وشغل العقول لتجهد من ناحية أخرى ، يقول سبحانه وهو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تلوينه وما يعلم تلوينه إلا الله ، والراسخون في العلم يقولون أئنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب (١) .

بل إننا نجد القراءات نفسها قد تعددت ولم ير أحد من المسلمين أي حرج في ذلك لأنها كلها ثابتة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

روى البخاري في صحيحه عن ابن مسعود رضي الله عنه : سمعت رجلاً قرأ آية ، وسمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقرأ خلافها ، فأخبرته فعرفت في وجهه الكرامة ، فقال : كلاكما محسن ، ولا تختلفوا فإن من قبلكم اختلفوا فهلكوا رواه البخاري في له التفسير باب فضائل القرآن .

فهذا الخلاف الذي نهى عنه وحذر منه هو الهلاك وهو التعادي ، أما الاختلاف بغير عداوة أو تعاد فقد أقرهم ، عليه حيث قال : كلاكما محسن ، ثم حذرهم من

(١) سورة آل عمران آية ٧٠ .

الاختلاف المهلك بعد الحكم بأحسانتهما ، وعلى ذلك يرجع السلف الصالح من آل البيت والصحاب والتابعين رضوان الله عنهم .

هـ : **طبيعة اللغة** : إذ أن النصوص القرآنية والتبوية وهما مصدر التشريع نصوص قولية لفظية يجرى عليها ما يجرى على كل نص لغوي عند فهمه وتفسيره فتجد فيها اللفظ المشترك الذي يحمل أكثر من معنى ، وفيها ما يحتمل الحقيقة والمجاز ، وفيها ما يدل بالمتطوق وما يدل بالمفهوم ومنها المطلق والمقيد ، والعام والخاص ، وكذلك ما دللته طحية وما دللته احتمالية راجعة أو مرجوحة والأمثلة على ذلك كثيرة ، من ذلك مثلاً آية الظهارة [يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأمسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين] (١) ، الآية .

لقد ورد فيها أقوال وآراء لفظها كثيرة ، كما تعددت تفسيراتهم لها ، وجل هذه الآراء يطلق بأمور لغوية .

منها - هل الترتيب بين الأعضاء مفسولة أو مسحوبة فوضى أو لا ؟ .

وهل الغاية في قوله [إلى المرفقين] وقوله [إلى الكعبين] داخله أولا ؟ .

وهل الباء في «برؤوسكم» للتبعيض أو للإلتصاق ، وما تأويل «وأرجلكم» بالجر وغير ذلك مما ورد من آراء كثيرة حول لغويات هذه الآية ، ومزاد كل ... (٢) .

ج - **طبيعة البشر وطبيعة الحياة**

فطباع البشر وعاداتهم مختلفة فمنها المحسن والتبجح والمصمود والمذموم . ومن ثم فلابد من الاختلاف فيما بينهم .

وكذلك نجد أن طبيعة الحياة والكون هي الأخرى متعددة الألوان ومختلفة الأشكال وآيات القرآن (٣) ، وشواهد الكون دالة على ذلك دلالة واضحة .

لهذا كان اختلاف الألسنة والألوان ومظاهر الخلق آية من آيات الله وقدرته ، فإن اختلاف المدارك والعقول وما تنمونه تلك العقول آية من آيات الله كذلك .

«ومن العجب أن يرى صلب الناس جميعاً في قالب واحد في كل شيء» وجعلهم نسخاً مكررة لذلك أمر مخاف الطفرة الله التي فطر الناس عليها (٤) .

(١) راجع المسحوة الإسلامية بين الاختلاف الشروع والتفريق المذموم د/ القرطاسي ص ٦٢ ، ٦٣ .

(٢) مسبوقة الفاتحة آية ٥ .

(٣) راجع المسحوة الإسلامية بين الاختلاف الشروع والتفريق المذموم د/ القرطاسي ص ٦٢ ، ٦٣ .

(٤) راجع على سبيل المثال آيات سورة فاطر ٢٧ ، ٢٨ ، وسورة الروم آية ٢٢ ، ٢٣ .

لمن البديهي إذن أن يكون في الناس من يعيل إلى التشديد ومن يعيل إلى التيسير ومن يأخذ بظاهر النص ، ومن يأخذ بضمواه وروحه ، ومن يسأل عن الخير ، ومن يسأل عن الشر مخالفة أن يدركه ومن ثم يترتب على ذلك اختلافهم في الحكم على الأشياء والمواقف والأعمال ، ويظهر ذلك واضحا في مجال السياسة والفقه ، والسلوك اليومي العادي للناس .

والأمثلة على ذلك واضحة بينة منها مثلا - ماحدث من أبي بكر الصديق ، وعمر الفاروق رضي الله عنهما عند مشاورة الرسول (صلى الله عليه وسلم) لهما في أسرى غزوة بدر ، فقد كان أبو بكر رضي الله عنه يميل إلى الرأفة والرحمة ، وعمر يميل إلى الشدة والقوة . . .

وكذا نجد القرآن الكريم وقد حكى لنا ماحدث بين موسى وأخيه هارون عليهما السلام حين اختلفا حتى أخذ موسى بلحية أخيه ولامه أشد اللوم على تركه بني إسرائيل يعبدون العجل قال تعالى {قال يا هارون ما منعك إذ رأيتهم ضلوا ألا تتبين أفعصيت أمري} قال يا ابن لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي إني خشيت أن تقول فرقت بين بني إسرائيل ولم ترقب قولي^(١) .

وفي آية أخرى {فلا تشمت بي الأعداء} . . .^(٢) .

■ - كما أن هناك من أسس الاحتمال واسباه مايرجع إلى رواية السنن حيث إن الأحاديث كثيرة ومتعددة وقد لا يبلغ المجتهد أو الفقيه الحديث فيفتي بمقتضى ظاهر آية أو حديث آخر ، أو بقياس على مسألة سبق فيها من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قضاء وقد كان سيدنا أبو بكر رضي الله عنه لا يعلم السنة في ميراث الجدة حتى أخبره من يروونها .

وكان سيدنا عمر رضي الله عنه لا يعلم سنة الاستئذان حتى أطلع عليها من أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، وقد يبلغ الحديث الفقيه أو المجتهد ولكنه يرفض سنده لعل لقادة فيه ، وربما بلغه غيره بسند أقوى وأجود ليأخذ به ، وهذا الخلاف بين العلماء في تقويم الرجال وقبول المتن أمر شائع لا شك فيه .

وقد نجد من الفقهاء من يشترط في قبول خبر الأحاد مثلا شروطا^(٣) لا يوافقها غيره

(١) سورة طه آية ٩٢-٩٣-٩٤ . (٢) سورة الأعراف آية ١٥٠ .

(٣) كان يشترط بعضهم منهن الحديث على كتاب الله وسنة رسوله ، أو يشترط أن يكون المحدث قلبيا وغير ذلك - حول ذلك راجع دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين بمسند الغزالي ص ٨٥ نقلا عن رفيع الكلام عن اللجنة الاعلام / ابن تيمية ط ٢ .